مجلة الرائد

العدد : ١٨٥ الموافق في رجـــب ١٤١٧ هجري ١٢ / ١٩٩٦ ميلادي

عنوان المقال : الديمقراطية المتأرجحة	بقلم : أم عمر

نشرت جريدة « Le Monde Diplomatique » في عدد أكتوبر ١٩٩٦ مقالاً لمدير التحرير تحت عنوان « الديمقراطية المتأرجحة ». ونظراً لأهمية هذا الموضوع فقد ارتأينا ترجمته لقراء { الرائد }

كثيراً ما نلاحظ عودة سؤال محير جداً في مجتمعاتنا التي فقدت توازنها ، هذا السؤال هو : هل أصبحت الديمقراطية حكراً على مجموعة صغيرة من ذوي الامتيازات ؟

ولأن الاشتراكيين الثوريين (انطلاقاً من ماركس وتروتسكي ومرورابيلانكي وباكونين ولينين) اعتبروا أن قيام « الجمهورية » لا بد أن يرتكز على ما سموه « بالعقد الاجتماعي » فإنهم ظلوا يحاربون « الديمقراطية البورجوازية » خلال قرن كامل باسم الحرية. وفي الوقت ذاته كان اليمين المتطرف يسعى إلى إبادة « البرلمانية ».

وبدا أن هزيمة الفاشية سنة ١٩٤٥ ، ثم انهيار الأنظمة الشيوعية سنة ١٩٨٩ ؛ قد وضع حداً للمشكلة ، وأصبح انتصار نظرية « نهاية التاريخ » لفرانسيس فوكوياما أمراً محتملاً ؛ فالديمقراطية كانت الأفق الذي لا يمكن تجاوزه بالنسبة لكل نظام سياسي. وعلى كل واحد منا أن يتذكر مقولة وينستون تشرشل الشهيرة : « الديمقراطية هي أسوأ الأنظمة... باستثناء كل الأنظمة الأخرى ». وبفضل هذا الانفراج انتشرت الديمقراطية في أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفييتي سابقاً. وكذلك في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا ، باستثناء الدول العربية ، لدرجة أنها أصبحت النظام السياسي الأكثر شيوعاً بعدما كانت نادرة عقب الحرب العالمية الثانية.

ومع ذلك فقد ازداد عدد الذين يصفون هذا النظام بأنه نوع من التضليل. أولاً : لأنه سمح بظهور ٢٠ مليوناً من العاطلين و ٥٠ مليوناً من الفقراء... في أوروبا. ولأن بعض الدول سمحت بانتشار البؤس والفقر داخل مجتمعاتها. فحسب تقارير حديثة للأمم المتحدة والبنك العالمي فإن الفوارق الاجتماعية في المملكة المتحدة هي الأكثر حدة في العالم الغربي ، وهي مماثلة لتلك التي نلاحظها في نيجيريا ، وأعمق من تلك التي نجدها في جمايكا وسيرلانكا وأثيوبيا ، وهكذا تتصدع الوحدة الاجتماعية ؛ فنجد في القمة طبقة تزداد ثراءً - ٨٥% من الفرنسيين يملكون ٥٥% من الثروة الوطنية - بينما في أسفل الهرم تتسع جيوب الفقر. مع العلم بأن المواطن المهمش لا يستطيع التمتع بالحريات الشكلية ولا المطالبة بحقوقه.

كل هذا يحدث في إطار اقتصادي يخضع لسلطة المالية ، فقيمة المعاملات المالية أكبر بخمسين مرة من قيمة المعاملات الحقيقية للثروات والخدمات ، وأصبحت الأسواق المالية تفرض رغباتها على المقرِّرين السياسيين. فكما كنا سابقاً نستطيع أن نقول بأن مصير فرنسا بيد ٢٠٠ عائلة ، فإننا نستطيع أن نجزم اليوم بأن ٢٠٠ مدير مالي يتحكمون في مصير العالم ، وحتى تكون العَوْلمة أكثر ديناميكية فقد سعت الدول إلى تنشيط هذه الحركة : بإلغاء كل مراقبة على المبادلات ، وبتشجيع التدفق الحر لرؤوس الأموال ، وبجعل البنوك المركزية « حرة »... لدرجة أن الأسواق المالية أصبحت خارج سلطة الحكومات التي لم تعد تتوانى عن التنازل عن كل رغبة في سياسة مالية مستقلة لصالح اعتبارات غريبة عن مصالح المواطنين.

ولأن الحكام يخضعون لدكتاتورية الأسواق المالية ، فإن الديمقراطية تنتشر بسهولة وبدون مقاومة عبر العالم بينما كان كل مشروع ديمقراطي سابقاً يحارب من طرف مالكي رؤوس الأموال ، حلفاء القوى العسكرية.

فعند الحرب الأهلية في إسبانيا (١٩٣٦- ١٩٣٩) إلى سقوط الرئيس الشيلي سالفتورألند (١٩٧٣) تتوالى الأمثلة عن أنظمة ديمقراطية أبيدت لأنها حاربت الفوارق بتوزيع الثروات بشكل أكثر عدلاً ، ولأنها سعت إلى تأميم القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد.

واليوم ، فإن صعود نجم الديمقراطية يتناغم مع أفوال قطاع الدولة ، وذلك عن طريق الخوصصة وإثراء طبقة صغيرة من ذوي الامتيازات. ويضحوا بكل شيء (وبالدرجة الأولى بالمكتسبات الاجتماعية) من أجل الاقتصاد المالي. وأصبحت المعايير التي حددتها اتفاقية « ماستريخت » للدخول في وحدة نقدية أوروبية ، مسلمات مطلقة شبه دستورية.

وإذا أضفنا إلى ذلك استخفاف الحكام الذين بمجرد انتخابهم يسرعون إلى نفي وعودهم الانتخابية (انطلاقاً من فوجيموري بالبيرو إلى كلينتون بالولايات المتحدة مروراً بكالديرا بفنزويلا وشيراك بفرنسا) ، وإذا أضفنا أيضاً الثقل الكبير لجماعات الضغط ، وتزايد الرشوة داخل الطبقة السياسية ، فكيف يمكن أن لا نرى بأن هذه الديمقراطية العاطلة تسمح بصعود اليمين المتطرف ؟.

كل يوم يمر يرينا كيف أن المنتخبين وخصوصاً الحكام ، يفضلون التحدث إلى المواطنين عبر كبرى وسائل الإعلام بدل البرلمان. ويبدو أن لسان حالهم يقول : « الحكم هو الاتصال » وطبعاً ، فإن في أذهانهم : « الاتصال هو أن تكذب على المواطنين » .

كيف لا يمكننا أن نتفهم غضب الأفراد الذين يواجهون ، في مجموع الاتحاد الأوروبي ، هذه الموجة من المظالم ؟ وبأي حق يتحدث المسؤولون السياسيون الذين يمارسون يومياً الحرب الاجتماعية عن « السلام الاجتماعي » خوفاً من خريف ساخن ؟ فهذا السلام لا يمكن ضمانه إلا إذا شكلت الديمقراطيةُ الأرضية الصلبة لعقد اجتماعي جديد.

❁ ❁ ❁